AL-NAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCE Vol.26 2024, pp. 19-34

AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW

ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية عدد: خاص المجلد: ٢٦ تموز ٢٠٢٤

Received:6/1/2024 Accepted: 3/6/2024 Published: 1/7/2024

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Financial technology companies and their impact on sustainable development

Prof. Dr. Mustafa Nateq Saleh is wanted
College of Law - University of Mosul - Iraq

ABSTRACT
Financial technology companies represent one of the most important emerging and basic innovations in the investment field, as they open investment horizons in various fields and provide services to the public and company owners to meet their needs.
The various legislations of the countries have adopted such companies by establishing their own legal rules that are compatible with them, as in Egypt and the Emirates, for example, and they are still updating their legislations and legal systems for this purpose, by finding legal texts that target the procedures for establishing them and the nature of the activities they deal with, as in payment Electronic money, insurance, encrypted digital currencies and others, using the latest technologies as in the blockchain or as it is called the block chain, and what these companies will provide in terms of sustainable development and financial inclusion for all segments of society when adopting the latest technologies in financial services.
Keywords: "companies, technology, financial inclusion, sustainable development, procedures"

شركات التكنولوجيا المالية واثرها على التنمية المستدامة

أ.د.مصطفى ناطق صالح مطلوب
كلية الحقوق-جامعة الموصل-العراق
dr.mustafa.n@uomosul.edu.iq
٠٠٩٦٤٧٧٠٣٠٨٥٩٢٨

ملخص:
تمثل شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة من اهم الابتكارات المستجدة والاساسية في ألمَجَال الاستثماري اذ انها تفتح افاق الاستثمار في مجالات متنوعة وتوفر ألخَدَمَات للجمهور واصحاب ألشَرِكَات لتلبية احتياجاتهم.
ولقد تبنت التشريعات المختلفة للدول مثل هذه ألشَرِكَات من خلال وضع القواعد القَانُونية الخاصة بها والتي تتلائم معها كما في مصر والامارات مثلا وهي لا تزال تحدث من تشريعاتها وانظمتها القَانُونية لهذا الغرض، من خلال ايجاد النصوص القَانُونية التي تستهدف اجراءات تَأسِيسها وطبيعة الانشطة التي تتناولها كما في الدفع الالكتروني للأموال والتامين والعملات الرقمية المشفرة وغيرها وباستخدام احدث التقنيات كما في "البلوك تشين" او كما تسمى سلسلة الكتل وما ستوفره هذه ألشَرِكَات من تنمية مستدامة وتحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع عند تبني احدث التقنيات في ألخَدَمَات ألمَالِيَة.
كلمات مفتاحية: "شركات، تكنولوجيا، شمول مالي، تنمية مستدامة، إجراءات"

المقدمة:
اولا: التعريف بموضوع البحث واهميته.
إن ظهور ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة وتوجه المستثمرين إليها وتَأسِيس ألشَرِكَات الخاصة بها ادى لتبني العديد من مصادر وآليات تمويل ألشَرِكَات والمشاريع المختلفة، وان وجود رقمنة خاصة للقطاع المالي المصرفي وغير المصرفي على حد سواء سيحقق الشمول المالي وبالتالي يؤثر بشكل فاعل على التنمية المستدامة من خلال إتاحة ألخَدَمَات ألمَالِيَة الرقمية المختلفة.
ومن جانب آخر تستند شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة على قطاعات عدة في مجال تقديم خدمات القروض والودائع والتأمين وإدارة الاستثمارات من خلال إيجاد تقنيات مالية الكترونية تسهل إبرام العقود المتنوعة وإتاحة هذه ألخَدَمَات ألمَالِيَة لفئة كبيرة من المتعاملين وخصوصا "ألشَرِكَات النَاشِئَةالصغيرة والمتوسطة"، وعليه فألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة هي الابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب ألمَالِيَة التقليدية، ولتحسين الأنشطة في مجال التمويل ومن بينها استخدام الهواتف الذكية في ألخَدَمَات ألمَصرَفيَة وغير ألمَصرَفيَة وكذلك في خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول، والعملات الرقمية المشفرة، والتي تهدف إلى جعل ألخَدَمَات ألمَالِيَة في متناول الجميع.
وتتألف هذه ألشَرِكَات من مشاريع ناشئة ومُؤَسسَات مَالِيَة وشركات تقنية راسخة تهدف لتعزيز استخدام ألخَدَمَات ألمَالِيَة، وتقوم العديد من المؤسسات ألمَالِيَة الحالية بتطبيق حلول وتقنيات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة من أجل تحسين وتطوير خدماتها، وتحسين موقعها التنافسي وبمنظور واسع، اذ تمنح فرصاً هائلة من المزايا كما في قلة التكاليف ، وخدمة الدَفع الفَورِي، وتيسير ألخَدَمَات ومن شأن ألتَكنُولُوجيَا

ألمَالِيَة تسهيل التمويل للأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون لتلك ألخَدَمَات الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى واحتواء لجميع شرائح المجتمع.

وتكمن أهمية الدراسة في محاولة توضيح أهمية ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في تحقيق الشمول المالي في العمل التجاري والاستثماري عبر تبني شمول مالي رقمي مبني على الذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال الابتكارية، والاستفادة من منصات التمويل الجماعي الافتراضية والهواتف المحمولة لتعزيز آليات التمويل، خاصة أن هذه ألشَرِكَات هي شركات نَاشِئَة تعتمد على الابتكارية وتركز على الزبون بدل المنتج.

ثانيا: مشكلة البحث.

١-مدى توفير الضمانات الاساسية عند التعامل مع شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة وقدرتها على توفير شمول مالي كبير ونمو مستدام.

٢-قدرة الدول على تبني ضمانات قوية ضد اي اختراقات للمنصات الخاصة بألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة وايجاد التشريع القَانُوني على استيعاب هذه التطورات المهمة دعما للتجارة والاستثمار.

٣-حداثة التجربة في عدد من الدول من بينها العراق مما قد يحتاج لوقت طويل لاعتمادها بقطاعات متنوعة.

ثالثا: تساؤلات البحث.

١-ما مفهوم شركة ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة؟

٢-ما هي اهم صور نشاطها؟

٣-كيف تؤسس هذه ألشَرِكَات؟

٤-كيف يمكن ان تؤثر هذه ألشَرِكَات على التنمية المستدامة.

رابعا: منهج البحث وهيكليته.

سيتم التطرق للموضوع من خلال بيان موقف "القَانُون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ الخاص بتنظيم وتنمية استخدام ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في الأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة المصري"، و قانون الاصول الافتراضية لسلطة دبي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ بدولة الامارات وهي ستكون اساس المنهج القَانُوني للبحث ووفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: التعريف بشَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة.

المطلب الأول: مفهوم شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة وخَصَائِصَها.

المطلب الثاني: اهمية شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة.

المبحث الثاني: تَأسِيس شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة واثرها في التنمية المستدامة.

المطلب الأول: اجراءات تَأسِيس شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة.

المطلب الثاني: انشطة شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة واثارها في التنمية المستدامة.

المبحث الأول
ألتَعريف بشَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة

من الضروري بيان مفهوم ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة واهم خصائصها ومن ثم بيان اهميتها في الواقع التجاري والاستثماري ووفقا للمطلبين التاليين:

المطلب الأول
مفهوم شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة وخَصَائِصَها

بداية تعرف ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة بأنها: "تلك المنتجات من ألخَدَمَات ألمَالِيَة التي تعتمد على ألتَكنُولُوجيَا لتحسين نوعية ألخَدَمَات التقليدية، فهي مفهوم متعدد يجمع بين ألمَالِيَة وادارة ألتَكنُولُوجيَا وادارة الابتكار"[1]، ويتفرع منها ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة الإسلامية وهي: "جميع التطبيقات والمنتجات التكنولوجية ألمَالِيَة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويتم اعتمادها في المؤسسات ألمَالِيَة الإسلامية، فهي تقنية مالية تلبي احتياجات المؤسسات ألمَالِيَة الإسلامية وهي مصممة لحفظ المبادئ التي وضعتها الشريعة الإسلامية"[2]، وان مصطلح ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة يعني اتحاد التمويل وألتَكنُولُوجيَا لتعزيز العمليات التجارية وتقديم ألخَدَمَات ألمَالِيَة من خلال تطبيقات متنوعة ومختلفة لكل المستهلكين وألشَرِكَات[3].

وتعتبر ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة نوعًا ناشئًا من ألخَدَمَات ألمَالِيَة في القرن الحادي والعشرين اذ تحاول بعض ألشَرِكَات النَاشِئَةتغيير شكل المعاملة ألمَالِيَة التقليدية إلى أساليب جديدة وحديثة وأكثر فاعلية من خلال تطبيق أجهزة عالية التقنية في القطاعات ألمَالِيَة مثل مدفوعات الهاتف المحمول وتحويلات الأموال والقروض وجمع الأموال وحتى إدارة الأصول[4].

وعرفت ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة قانونا: "آلية تستخدم التقنية التكنـولوجية الحديثة والمبتكرة في القطاع المالي غير المصرفي لدعم وتيسير الأنشطة وألخَدَمَات ألمَالِيَة والتمويلية والتأمينية من خلال التطبيقات أو البرامج أو المنصات الرقمية أو الذكاء الاصطناعي أو السجلات الإلكترونية"[5].

والملاحظ على التعاريف اعلاه انها تعتمد على توظيف ألتَكنُولُوجيَا والتقنيات المتطورة الحديثة في المجال الالكتروني والانترنت لتقديم خدمات سريعة مفيدة للجمهور واكثر سهولة وضمن انشطة معينة يحددها القَانُون.

ووفقا لما ذكر اعلاه نجد ان شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة لها من **الخصائص المهمة** والتي تتمثل بأنها شركات توفر المنتجات وألخَدَمَات معتمدة على ألتَكنُولُوجيَا لتحسين نوعيتها ألخَدَمَات ألمَالِيَة التقليدية، وتتميز بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه ألخَدَمَات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة في مجال ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة[6]، ومن جانب اخر نلحظ ان ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة تعد ابتكارات متطورة من خلال استخدامها

---

[1] () د. محمد جاسم محمد، دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي دراسة في مجموعة من الدول العربية للمدة) ٢٠١٤ ـ ٢٠١٨) مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٤٤، حزيران ٢٠٢٠، ص١٨٩

[2] () نصيرة محاجبية و رابح بريش، استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي ،حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد ٦١، العدد ٢٠، ديسمبر ٢٠٢٢، ص٩٨ .

[3] () د.مها خليل، مقالة تطبيقات التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية الاسلامية، مجلة التمويل الاسلامي، الجمعية المصرية للتمويل الاسلامي، ع٦، ايلول ٢٠٢٢، ص٣٢.

[4] () د. ظلال محمد رضا فرح حسين محمد جواد ، التكنولوجيا المالية في العراق بين الواقع والطموح، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية المجلد ١٤، العدد ٢ تموز ٢٠٢٢، ص٢١٨، وايضا: بالعبيدي عايدة عبير ومشراوي حدة، تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كالية لرقمنة الشمول المالي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، م١٧ ، ع١، ٢٠٢٣، ص١٢٨٦ .

[5] () المادة (٥/١) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري".

[6] () تقرير التكنولوجيا المالية، مقالة منشورة على ومضة بيفورت، بتاريخ ١٦ اذار ٢٠١٧، ص٧ ، وعلى الموقع: https://www.tech-

عن طريق استحداث نماذج أعمال أو تطبيقات أو منتجات جديدة لها أثر مادي وملموس في السوق والمؤسسات ألمَالِيَة اذ أن المفاهيم التي تدور حول ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة تتفق على إنها تشير إلى ألشَرِكَات التي تطور خدمات ومنتجات مالية بالاعتماد على الاستعمال المكثف للتكنولوجيا[1].

وتمارس ألشَرِكَات خدماتها من خلال منصات رقمية تعد نموذجا قائما على استخدام الوسائل التكنولوجية في مزاولة هذه الأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة وفي عرض المنتجات وألخَدَمَات المرتبطة بها علي الأشخاص الراغبين في الحصول عليها، ويسمح بتبادل البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه التعاملات[2].

ووفقا للتشريعات المقارنة نجد ان القَانُون المصري اشار لمصطلح الانشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة بانها: الأسواق والأدوات ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة الخاضعة لإشراف ورقابة ألهَيئَة بما فيها أسواق رأس المال، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والتمويل الاستهلاكي[3].

اما المشرع الاماراتي[4] فقد تبنى الاصول الافتراضية التي يتم التعامل بها كما في العملات المشفرة من خلال شركات تكنولوجية اساسية معدة لهذا الغرض.

اما المشرع العراقي فانه تبنى نظام الدفع الالكتروني للأموال رقم ٣ لسنة ٢٠١٤، اذ يعرف هذا النظام بانه: "مجموعة الوسائل والاجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الاموال بين المشاركين داخل النظام على ان يكون انتقال الاموال من خلال استخدام البنية التحتية لأنظمة الدفع"[5]، واشار ايضا لضرورة ان يكون مزود الخدمة شخص معنوي كشركة حسب نص المادة ٥ من النظام ويكون لديها الخبرة والكفاءة والمهارة في تقديم الخدمة[6].

المطلب الثاني

اهمية شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة

تبرز اهمية[7] وجود شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة من عدة نواح وهي:

١- توفير الشمول المالي والعمل علي توسيع قاعدة المستفيدين من الأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة، ورفع كفاءتها، وخفض التكاليف اللازمة للاستفادة من هذه الأنشطة وألخَدَمَات.

٢- تعزيز الاستقلال الاقتصادي ودعم الابتكارات الرقمية في قطاع الأصول الافتراضية والتقنيات المتطورة التكنولوجية.

٣- توسيع نطاق العمل على مستوى العالم، عبر وضع إطار عمل تنظيمي يسهل استخدامه، وذلك للحد من المخاطر، وتسهيل تنفيذ العمليات عبر الحدود.

٤-دعم الابتكار لتعزيز بناء سوق آمن، وتحقيق نمو هذا القطاع الناشئ.

---

wd.com/wd/2017/03/16/%D8%A8%D9%8A%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%AA-%D9%88%D9%88%D9%85%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9

[1] () د. محمد جاسم محمد، مصدر سابق، ص١٨٩ .

[2] () المادة (٨/١) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري".

[3] () المادة (٤/١) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري".

[4] () قَانُون الاصول الافتراضية لامارة دبي رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢.

[5] () المادة (١/ خامسا) من نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٤

[6] () المادة (٤) من نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٤

[7] () د.لنجه صالح حمه طاهر، مضمون الفيتنك من منظور قَانُوني، مجلة كلية القَانُون للعلوم القَانُونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ١٠ ، العدد ٣٩، ٢٠٢١، ص٣٨٦ و٣٨٧ وايضا: بالعبيدي عايدة عبير ومشراوي حدة، مصدر سابق، ص١٢٩٠.

٥- المُساهمة في جذب الاستثمارات وألشَرِكَات العاملة في مجال ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة والتقنيات المتطورة التكنولوجية، وتوفير النُّظم اللازمة لحماية المُستثمِرين والمُتعامِلين في ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة[١].

٦-العمل على الحد من المُمارسات غير المشروعة بالتنسيق مع الجهات المعنيّة، وايجاد النُّظم والقواعد والمعايير اللازمة للتنظيم والإشراف والرّقابة على منصّات ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة ومُقدِّمي خدمات ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة والتقنيات المتطورة التكنولوجية[٢].

٧-مُراقبة التداولات والمُعاملات التي تتم من خلالها، ومنع التلاعُب الذي يتم بأسعار التداولات، ووضع الضّوابط لحماية المُستفيدين والحد من المُمارسات المشبوهة، وتوعية وتثقيف المُستفيدين حول التعامُل والتداول بألأُصُول ألأفتِرَاضيَة والتقنيات المتطورة التكنولوجية ومخاطرها، وتَأسِيس ألشَرِكَات والمُؤسّسات بمُفردِها أو بالمُشاركة مع الغير داخل المركز وخارجه لتحقيق أهداف السُّلطة[٣].

٨-توظيف التقنية في نطاق ألخَدَمَات ألمَالِيَة على أساس ادخال التقنية في عالم التعاملات ألمَالِيَة وألخَدَمَات ألمَالِيَة التي تقدمها الدولة لمواطنيها من رواتب وأجور والتزاماتها ألمَالِيَة الأخرى[٤].

٩- تقدّم ألشَرِكَات النَاشِئَةفي مجال ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة كبيرة من ألخَدَمَات إلى القطاع الخاص والمؤسسات والشركاء من القطاع الحكومي يشمل قطاع المَدفُوعَاتْ، وهو القطاع الأكثر نضجاً، ألشَرِكَات النَاشِئَةالتي تقدّم خدمات دفع الفاتورة، وحلول الدفع عبر الإنترنت، فضلا عن المَحَافِظ الإلكترُونَيَة[٥].

١٠-تنمية استخدام نظم ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة الحديثة والمبتكرة في أي من الامور ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة وتقديم الاستشارات ألمَالِيَة المرتبطة من خلال منح الترخيص والموافقات اللازمة لمزاولة الأنشطة المنصوص عليها في هذا القَانُون[٦].

١١- ما شهدته الكرة الارضية اواخر عام ٢٠١٩ وبدايات عام ٢٠٢٠ من انتشار لجائحة كورونا وعزل القارات ودول العالم بالكامل اذ اضحت ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة آنذاك ولازالت المعبر الاساسي والمهم للتواصل في الامور ألمَالِيَة[٧].

---

[١] () المادة (٣/٥) من قَانُون تنظيم الاصول الافتراضية بأمارة دبي.

[٢] () المادة (٤/٥) من قَانُون اعلاه.

[٣] () المادة (٦/ ٢، ٣،٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٥) من قَانُون اعلاه.

[٤] () د.لنجه صالح حمه طاهر، مصدر سابق، ص٣٨٢

[٥] () حارث محمد محمود وأ.م.د. خلف محمد حمد دور التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية العراق انموذجا دراسة تحليلية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩ ، مجلة العلوم الاسلامية، جامعة تكريت، مجلد ١٠، العدد ١٢، جزء ثاني، ٢٠٢١، ص٣٦٨

[٦] () المادة (٢) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري".

[٧] () د.محمد البلتاجي، التكنولوجيا المالية اهم مفاتيح تطوير المؤسسات المالية الاسلامية، مجلة التمويل الاسلامي، الجمعية المصرية للتمويل الاسلامي، ع٦، ايلول ٢٠٢٢ ، ص١.

المبحث الثاني
تَأسِيس شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة واثرها في التنمية المستدامة

من الضروري هنا تسليط الضوء بشكل كامل على اجراءات تَأسِيس شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة والتعرف على الانشطة التي يمكن ان تمارسها وتأثير ذلك على التنمية المستدامة ووفقا للمطلبين الآتيين:

المطلب الأول
اجراءات تَأسِيس شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة

تتمثل اجراءات التَأسِيس هنا وفقا للقوانين المقارنة بأمور لها خصوصية معينة لابد من بيانها لكي تظهر شركة ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة وهي كالتالي:

اولا: تقديم الطلب ومحتوياته: اجازت ألهَيئَة العامة للرقابة ألمَالِيَة المصرية اتخاذ الإجراءات اللازمة بشان تَأسِيس هذه ألشَرِكَات[1] اذ تقدم طلبات تَأسِيس ألشَرِكَات الراغبة في مزاولة الأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفِيَة من خلال وسائل تقنية محددة إلى ألهَيئَة وفق نموذج معد لذلك[2]، مرفقًا بالأوراق التي تحددها ألهَيئَة، ومن بينها شهادة الإيداع البنكية لسداد رأس المـال بالكامل بحسب طبيعة النشاط التي تزاوله الشركة وثلاث نسخ من العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة وطلب وكيل المؤسسين متضمنًا اسم الشركة وأسماء المؤسسين ورأس المـال وإقرار مُرَاقِب الحِسَابات بقبول التعيين، وتعد ألهَيئَة سجلاً تدون به طلبات تَأسِيس ألشَرِكَات "بأرقام متتابعة وفقًا لتاريخ ورود كل منها، ويكون لكل طلب ملف خاص تودع فيه أوراق التَأسِيس"[3].

واما المشرع الاماراتي فقد اشار قانون الاصول الافتراضية لإمارة دبي لمسالة ضرورية تتعلق بمنح التراخيص اللازمة لذلك، ووضع الشروط اللازمة لذلك وهي حظر ممارسة الانشطة لأي شخص ما لم يكُن مُصرّحاً له بذلك من سلطة دبي لتنظيم الاصول الافتراضية، ويجب على الشّخص الراغب بمُزاولة النّشاط أن يتّخِذ من دبي مقراً له لمُزاولة أعماله، على أن يتّخذ أحد الأشكال القَانُونيّة المُعتمدة لدى سُلطة الترخيص التِّجاري المُختصّة ويتم إصدار هذا التصريح وفقاً للقانون[4] وإستيفاء سلطة دبي للأصول الافتراضية رسوما مقابل إصدار كافة التصاريح والموافقات وسائر ألخَدَمَات التي تقدمها، ويتم تحديد هذه الرسوم من قبل مجلس إدارة مركز دبي التجاري العالمي[5].

ثانيا: الشروط القَانُونية الخاصة لمزاولة الانشطة: في مصر فإن ألهَيئَة العامة للرقابة ألمَالِيَة نظمت "بالقَانُون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ الخاص بتنظيم وتنمية استخدام ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في الأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفِيَة" وفق استراتيجية شاملة للأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفِيَة كذلك صدر من هذه ألهَيئَة قرار مجلس ادارته رقم ٥٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الشروط والإجراءات المطلوبة لتَأسِيس والموافقة للشركات والجهات المرتبطة بمزاولة هذه الأنشطة.

اذ يشترط للحصول على هذا الترخيص[6] توافر الشروط الآتية: ومنها قيام الشركة بالعمل ضمن الانشطة المسموح لها وفق القَانُون وأن يتوافر لدى الشَرِكَة التَجْهِيزَات والبُنَيَة التَكنُولُوجَية وأنظِمَة المَعْلُومَات ووسائل الحماية والتأمين اللازمة لمباشرة النشاط وفقـًا للمتطلبـات التي يصدر بها قرار من مَجْلِس إدَارَة ألهَيئَة، ويصدر المجلس قرارًا بالشروط الأخرى اللازمة للحصول على الترخيص المتعلقة بتحديد هيكل الملكية وتشكيل مجلس الإدارة وضوابط عدم تعارض المصالح، مع ضرورة "دفع رسم الترخيص بمزاولة النشاط للشركة بما لا يجاوز خمسين ألف جنيه"، و يسدد

---

[1] () المادة (١/٢) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢".

[2] () المادة (٣) من القانون اعلاه.

[3] () المادة (٣) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري".

[4] (أ) المادة (١٥/ أ، ب) من قَانُون تنظيم الاصول الافتراضية بأمارة دبي. والفقرة ثانيا /٧ من القرار الاداري.

[5] () المادة (١٩) من قَانُون تنظيم الأصول الإفتراضية في إمارة دبي.

[6] () المادة (٤) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري".

بإحدى وسائل الدفع غير النقدي وفقًا لأحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقَانُون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩.

ويجب على ألشَرِكَات والجهات التي ترغب في الحصول على موافقة من ألهَيئَة لمزاولة هذه استيفاء الشروط الآتية :

١-أن يتوافر لدى الشركة البنية التحتية التكنولوجية ووسائل الحماية والتأمين اللازمة لمباشرة النشاط وفقا للمتطلبات التي يصدر بها قرار من مَجْلِس إدَارَة ألهَيئَة.

٢-"ألا تكون الشركة أو الجهة مخالفة لأحكام القَانُون المنظم لنشاطها أو القرارات الصادرة تنفيذًا له وقت تقديم طلب الموافقة، وضرورة سداد رسم الموافقة بما يعادل نصف رسم الترخيص (٥٠)الف جنيه وفق المادة (٤) من هذا القَانُون"، ومنع القَانُون المصري هذه ألشَرِكَات مزاولة نشاطها داخل مصر أو من خارجها للمقيمين فيها أو للشركات التي تزاول نشاطها في مصر، "إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من ألهَيئَة وفقًا للشروط والضوابط المنصوص عليها في هذا القَانُون والقرارات الصادرة تنفيذًا له، والقيد لدى ألهَيئَة في سجل خاص لهذا الغرض وفقًا للضوابط والإجراءات"[١].

وبشان الموقف الاماراتي نجد ان سُلطة دبي لتنظيم ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة أول جهة تنظيمية متخصصة في قطاع الأصول الافتراضية في العالم، وقد تأسست في اذار ٢٠٢٢ بموجب قانون رقم (٤) لعام ٢٠٢٢، لتكون الجهة المعنية بترخيص وتنظيم قطاع الأصول الافتراضية في إمارة دبي والمناطق الحرّة التابعة لها (باستثناء مركز دبي المالي العالمي)، لها شخصية معنوية ومستقلة ماليا واداريا، والأهليّة القَانُونيّة اللازمة لمُباشرة الأعمال والتصرُّفات التي تكفل تحقيق أهدافها وتُلحق بسُلطة المركز[٢]، وتشرف هذه السُلطة على جميع متطلّبات التراخيص الخاصة بممارسة أنشطة الأصول الافتراضية بموجب القَانُون، وتؤدي السُلطة دوراً مركزياً في إنشاء الإطار القَانُوني المتقدّم لإمارة دبي والخاص بحماية المستثمرين في مجال الأصول الافتراضية، ووضع معايير عالمية لحوكمة هذا القطاع، وفي نفس الوقت، توفير الدعم للرؤية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في دبي[٣].

وتأتي هذه الخطوة عقب الإعلان عن تحويل مركز دبي التجاري العالمي إلى منطقة متكاملة لدعم تنظيم والرقابة على الأصول الافتراضية والمشفرة ومنتجاتها وتبادلاتها الرقمية ومشغليها في الإمارة التي تسعى باستمرار لتبني التوجهات والتقنيات المبتكرة في مختلف القطاعات[٤]، ومن جانب اخر توجد محافظ ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة[٥] اذ تكون لامركزية وتحتفظ بداخلها بالعملات المشفرة ولا يمكن الدخول اليها الا من خلال صاحبها الذي يحمل الرقم الخاص بها[٦].

اما المشرع العراقي في نظام الدفع الالكتروني للأموال رقم ٣ لسنة ٢٠١٤، اذ اشار ايضا لضرورة ان يكون مزود الخدمة شخص معنوي كشركة حسب نص المادة ٥ من النظام ويكون لديها الخبرة والكفاءة والمهارة في تقديم الخدمة[٧].

---

[١] المادة (٣) قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري.

[٢] المادة (٤) من قَانُون تنظيم الاصول الافتراضية بأمارة دبي.

[٣] دبي تصدر أول قَانُون ينظمها.. كل ما تريد معرفته عن الأصول الافتراضية؟ مصدر سابق، ص٢.

[٤] مقالة: مركز دبي التجاري العالمي يوقع اتفاقية مع شركة "بينانس"، تاريخ النشر ٢٠٢١/١٢/٢١، ص١، متاحة على الموقع: https://al-ain.com/article/dubai-world-trade-center-signs-agreement-binance اخر زيارة ٢٠٢٢/١١/١٦ .

[٥] محفظة الأصول الافتراضيّة: تطبيق رقمي أو أي وسيط رقمي أو إلكتروني آخر يتم من خلاله إدارة وتحويل الأصول الافتراضيّة المملوكة للمُستفيد، وكذلك كُل عمليّة تتم بالنِّيابة عن المُستفيد لنقل الأصل الافتراضي من حساب إلى آخر. وفقا للمادة (٢) من قَانُون تنظيم الاصول الافتراضية بأمارة دبي..

[٦] أ. احمد هشام قاسم، مصدر سابق، ص٥١.

[٧] المادة (٤) من نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٤

ثالثا: اجراءات نظر الطلب والترخيص: وفقا للقانون المصري تشكل بقرار من رئيس ألهَيئَة لجنة تضم عناصر فنية وقانونية لإبداء الرأي والعرض على رئيس ألهَيئَة لإصدار قرار بشأن تَأسِيس شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا خلال "ثلاثين يومًا" ويعتبر عدم إصدار القرار خلال هذه المدة بمثابة رفض لطلب التَأسِيس[1]، ويجوز للشركات والجِهَات الحاصلة على الترخيص بمزاولة النَشَاط بعد الحصول علي موافقة ألهَيئَة، مباشرتها لهذه الأنشطة باستخدام بعض مجالات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة[2].

وينشأ بألهَيئَة سجل يقيد به الجهات الراغبة في تقديم خدمات التعهيد[3] التي يحددها مَجْلِس إدَارَة ألهَيئَة للشركات والجهات المرخص لها من ألهَيئَة بمزاولة الأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة حال رغبتها في استخدام بعض مجالات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة لمزاولة الأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة[4]، ويجوز للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة باستخدام ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة ، الحاصلة على ترخيص أو موافقة ألهَيئَة بحسب الأحوال، استخدام أحد التطبيقات الآتية[5] ومنها التطبيقات الإلكترونية لبرامج المستشار المالي والتطبيقات الإلكترونية للتمويل الأصغر والتطبيقات الإلكترونية للتأمين .والتطبيقات الإلكترونية للتمويل الاستهلاكي .

وتجدر الاشارة هنا الى تبنى المشرع المصري تقنية بلوكتشين لأغراض إدارة سجلات مقدمي ألخَدَمَات ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة بما في ذلك سجلات التعرف على العميل ويكون ذلك بعد الحصول على موافقة ألهَيئَة مع توفير منسق عام لكل سجل موزع[6] ويكون نظام الكتل المتسلسلة(بلوكتشين) هو قاعدة بيانات المعاملات رقمية غير مركزية ومكرره النسخ وتكون القيود للمعاملات الرقمية متفق عليها من قبل أعضاء الشبكة[7].

ويعرف السجل الرقمي هو السجل الكتروني يتضمن البيانات المتعلقة بالمعاملات ألمَالِيَة التي يجريها المتعاملين من خلال منصة الرقمية والتي تتم وفقا لأحكام القَانُون لما يسمح بتتبع هذه البيانات من خلال شبكة آمنة[8].

ومن جانب اخر قامت سلطة دبي بالتعاون مع شركات ضخمة لتَأسِيس المنصات المتخصصة ومن بينها التعاون مع منصة "بينانس" لخدمات الأصول الافتراضية لدعم مركز دبي التجاري العالمي لتَأسِيس أفضل منظومة لتنظيم قطاع الأصول الرقمية في العالم، وتعد "بينانس" من ألشَرِكَات الاساسية بهذا المجال و يبلغ حجم تداولتها اليومية ما يعادل ٨٠ مليار دولار، ويصل عدد مستخدميها حول العالم ٢٨ مليون مستخدم[9]، فيما وصل حجم تداول العملات الرقمية على المنصة خلال العام ٢٠٢١

---

[1] () المادة (٣) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢".

[2] () المادة (٥) من َانُون اعلاه .

[3] () التعهيد هو وهو التعاقد الخارجي او الاتفاق بين طرفين يقوم الطرف الثاني بتصنيع منتجات او تقديم خدمات للطرف الاول وهو من الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الشركات . ينظر بشانه : معجم هارفرد بزنس ريفيو، متاح على شبكة الانترنت وعلى الموقع
https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%87%D9%8A%D8%AF/

[4] () المادة (٦) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري".

[5] () المادة (٨) من القانون اعلاه.

[6] () الملحق الثاني الفقرة الأولى من "قرار الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠٢٣ بشأن الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي ومجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية ومتطلبات الامتثال".

[7] () الملحق الثاني، الفقرة الرابعة، المصدر ذاته اعلاه

[8] () المادة (١/ ١١) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري".

[9] () أ. احمد هشام قاسم، مصدر سابق، ص٥١.

ما يعادل ٧,٧ تريليون دولار، ويعكس هذا التعاون رؤية سلطة مركز دبي التجاري العالمي الرامية إلى ترسيخ أطر التعاون مع كافة الأطراف المتخصصة في هذه الصناعة من مختلف أرجاء العالم في ظل سعى دبي الجاد لإنشاء إطار نموذجي هو الأول من نوعه في العالم للأصول الافتراضية[١]، ومن جانب اخر أعلنت شركة "بينانس" حصولها موافقة سُلطة دبي لتنظيم ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة لإطلاق "الحد الأدنى من المنتجات"، ستتمكن من تقديم مجموعة معتمدة من ألخَدَمَات المتعلقة بتداول الأصول الافتراضية للمستثمرين الأفراد والمؤسسات المؤهلة [٢].

واشار القرار الاداري الاماراتي رقم ١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن قواعد ونظم التسويق والإعلان والعروض الترويجية المتعلقة بالأصول الافتراضية على ان جميع عمليات التسويق المتعلقة بالأصول الافتراضية وأنشطتها يجب أن تكون عادله وواضحة وغير مضللة، ومن الجدير بالذكر ان الامر لا يقتصر على منح تراخيص لمزاولة اعمال المنصات الافتراضية بل من الممكن ان يرخص سوق الاوراق ألمَالِيَة لهذه المنصات للدخول اليه والتعامل ماليا عبر المنصات المتاحة كما حصل في سوق أبوظبي العالمي عند السماح لبورصة "كراكن"[٣] المنصة العالمية لتداول الأصول الافتراضية، وحصولها على تصريح مالي كامل من السوق، اذ توفر بورصة كراكن وصولاً سهلاً إلى الأصول الافتراضية من خلال التمويل المنظم والتداول، ومما سبق نجد ان إنشاء هيئة تنظيم الأصول الافتراضية في الإمارات خطوة في الاتجاه الصحيح لإضفاء الطابع الرسمي على تنظيم العملات المشفرة عبر القطاعات المختلفة لحماية مصالح المستثمرين.

المطلب الثاني

انشطة شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة واثارها في التنمية المستدامة

سيتم التركيز هنا الى بيان اهم الانشطة وفق القوانين المنظمة لهذه ألشَرِكَات والتي ممكن ان تمارسها وتأثير هذه ألشَرِكَات ووجودها على التنمية المستدامة ووفقا للفرعين التاليين:

الفرع الاول

انشطة شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة

حدد القَانُوُن المصري انشطة شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة بأعمال أسواق رأس المال، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي، التخصيم، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والتمويل الاستهلاكي[٤].

---

[١] () وائل اللبابيدي، مقالة الأصول الافتراضية دبي أرض الفرص، ص١، منشورة بتاريخ ١١/٦/ ٢٠٢٢ https://www.albayan.ae/economy/uae/2022-11-06-1.4552637?itm_source=parsely-api
اخر زيارة ٢٠٢٢/١١/٢٠ مقالة بعنوان: مركز دبي التجاري العالمي يوقع اتفاقية مع شركة "بينانس"، منشورة بتاريخ: ٢٠٢١/١٢/٢١ ، ص١، متاحة على الموقع: https://al-ain.com/article/dubai-world-trade-center-signs-agreement-binance اخر زيارة ٢٠٢٢/١١/٢٣.

[٢] () مقالة بعنوان : "بينانس" تحصل على موافقة سُلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية لإطلاق "الحد الأدنى من المنتجات"، ص١، منشورة بتاريخ ٢٠٢٢ /٩/٢٠ وعلى الموقع: https://www.zawya.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AA

[٣] () مقالة بعنوان: سوق أبوظبي العالمي يرحب بـ "كراكن" المنصة العالمية لتداول الأصول الافتراضية، ص١، منشورة بتاريخ ٢٨ /٤/ ٢٠٢٢، ومتاحة على الموقع: https://www.mediaoffice.abudhabi/ar/economy/kraken-is-first-global-virtual-asset-exchange-to-receive-adgm-financial-licence-to-launch-fully-regulated-cryptocurrency-offerings-in-middle-east اخر زيارة ٢٠٢٢/١١/٢٥ .

[٤] () المادة (١) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري".
وينظر: محمد نابليون، مقالة ٦ أنشطة يسري عليها قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية.. تعرف عليها، ص١، مقالة منشورة على الموقع

وبين القَانُون الامارتي مجموعة من الانشطة التي من الضروري حصول تصريح وموافقة مسبقة من السلطة للبدء بها وهذه الانشطة المحددة في القَانُون جاء على سبيل المثال لا الحصر[1] ومنها:

١. تقديم خدمات تشغيل وإدارة منصّات ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة.
٢. تقديم خدمات المُبادلة بين ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة والعُملات سواءً الوطنيّة أو الأجنبيّة.
٣. تقديم خدمات المُبادلة بين شكل أو أكثر من ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة.
٤. تقديم خدمات تحويل ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة.
٥. تقديم خدمات حفظ وإدارة ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة أو السيطرة عليها.
٦. تقديم ألخَدَمَات المُتعلِّقة بمحفظة ألأُصُول ألأفتِرَاضيَة.
٧. تقديم ألخَدَمَات المُتعلِّقة بطرح وتداول الرُّموز المُميّزة الافتراضيّة، ويقع على عاتق السُّلطة تصنيف وتعريف الأنشِطة، ووضع القواعد والضّوابط اللازمة لمُزاولتها[2].

فان هذه ألشَرِكَات التي تعتمد بشكل اساس على تقنية البلوكتشين او السجل الموزع كما يسمى يشمل هذا ألشَرِكَات التي تقدم ألخَدَمَات أو تطور العملة المشفرة مثل ألتَكنُولُوجيَا المتعلقة بتبادل العملات المشفرة، وتخزين العملات المشفرة، وتسهيل المدفوعات باستخدام العملة المشفرة وتأمين دفاتر الأستاذ الخاصة بالعملات المشفرة عبر أنشطة التعدين، وأيضًا تقوم بتطوير ألتَكنُولُوجيَا "فتنك" والاستفادة منها بهدف المساعدة في تسهيل الشراء والإدارة والصيانة والاستثمار في كل من العقارات السكنية والتجارية ويشمل ذلك القطاعات الفرعية مثل برامج إدارة الممتلكات، وخدمات قوائم العقارات والتأجير، وتطبيقات الرهن العقاري والإقراض وتطبيقات تصميم الواقع المعزز، والأسواق، وتكنولوجيا الرهن العقاري، ومواقع التمويل الجماعي[3].

وتساعد ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة بتطوير صناعة التامين من خلال خلق منتجات ذات حلول ابتكارية اي باستحداث منتجات تأمينية من خلال تقنية النظير للنظير في بلوك تشين[4].

ومما سبق نلاحظ ان الامارات تتمتع في مجال الأصول المشفرة بإمكانيات مذهلة كالبنية التحتية العصرية وألتَكنُولُوجيَا المتقدمة، مما يتيح لها أكبر نطاق واسع من المستثمرين ويعني هذا كمنصة تداول للأصول الافتراضية أكبر قدر ممكن من المستخدمين[5]، وبالتالي نقترح ان تقوم الدول العربية الاخرى وان تحذو حذو دولة الامارات في وضع تنظيم قانوني خاص للأصول ومنصاتها الافتراضية الرقمية التكنولوجية.

ومن جانب اخر تمثل منصات التمويل التشاركي إحدى أهم الركائز الرئيسية في ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة اذ انها بشكلها الجديد ظهرت كاثر لتداعيات الازمه ألمَالِيَة العالمية عام ٢٠٠٨ والثورة التكنولوجية الهائلة، لذلك فان مخرجات التقنيات ألمَالِيَة متعددة وبعضها يكون في التمويل التشاركي والقروض عن طريق الند إلى الند بلا وسيط مصرفي ودور وسائل الدفع عن طريق الانترنت والاتصالات الهاتفية والبنى التحتية والمشتقات وادوات تسوية الأوراق ألمَالِيَة والابتكارات المتعلقة

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=14022022&id=18792dd7-e5a6-4309-bba4-f40ec288f6f8

[1] () المادة (١٦/ ج) من قَانُون تنظيم الاصول الافتراضية بأمارة دبي..

[2] () المادة (١٦/ ب) من قَانُون تنظيم الاصول الافتراضية بأمارة دبي. وينظر الفقرة ثانيا/ ٧ من القرار الاداري.

[3] () حارث محمد محمود وأ.م.د. خلف محمد حمد ، مصدر سابق، ص٣٧١ . وايضا: د.المانسبع رابح امين، اليات رقمنة الخدمات المالية والمصرفية لارساء الشمول المالي الرقمي اعتماد ابتكارات التكنولوجيا المالية كسبيل، مجلة دراسات اقتصادية، م١٦، ع ٣، ٢٠٢٢، ص٦٣٤

[4] () د.المانسبع رابح امين، مصدر سابق، ص٦٣٢

[5] () مقالة: دبي عاصمة الأصول الافتراضية، ص١، منشورة بتاريخ: ١٠/١٦ /٢٠٢٢ ،متاحة على الموقع: https://www.albayan.ae/supplements/gitex/news-and-reports/2022-10-16-1.4537808 اخر زيارة ١١/٢٠ /٢٠٢٢ . وايضا: د.المانسبع رابح امين، مصدر سابق، ص٦٣٣ .

بالعملات المشفرة وأنظمة الدفع ومنصات التمويل والاستثمار وتحليلات البيانات الضخمة والبلوك تشن وأنظمة التجارة والاستثمار الآلي والذكاء الاصطناعي والعقود الذكية[1]، وتمثل منصة التمويل الجماعي والتي هي عبارة عن تمويل لمشروع عبر الانترنيت ويتم مِن خِلَال جَمِع الاموال التي تستثمر مقابل ربح[2].

الفرع الثاني

اثار شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في التنمية المستدامة

يقصد بالشمول المالي تقديم ألخَدَمَات ألمَالِيَة الى افراد ذات دخل منخفض في المجتمع وبتكلفة معقولة[3]، وتوفر شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة عدة فرص متنوعة من خلال خدماتها الرقمية التي تهدف بالدرجة الاساس الى التمكين المالي والاقتصادي للأفراد وألشَرِكَات والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وكل ذلك انطلاقا من ضرورة استخدام هذه التقنيات وربطها بتلك الاهداف وهي القضاء على الفقر من خلال اتاحة ألخَدَمَات ألمَالِيَة الرَقمِيَة للعوائل ذات الدخل المحدود والمنخفض من خلال اتاحة الوصول لهذه الادوات بتكلفة يسيرة لغرض اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وايضا من خلال العمل اللائق ونمو الاقتصاد اذ تقدم ألشَرِكَات للموظفين العاملين لديها وعملائها قنوات اساسية للشمول المالي من خلال ألخَدَمَات ألمَالِيَة الرقمية مما يتيح الفرص الاقتصادية وتوفير ألخَدَمَات ألمَالِيَة الرقمية للمشاريع المتنوعة وتمارس العديد من ألشَرِكَات الشهيرة دورا بارزا في تقديم القروض عبر المنصات الالكترونية غير ألمَصرَفيَة كما في شركة اوندك وبالذات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وايضا وجود منصات تمويل جماعي في عدة دول عربية تمارس نشاط الاقراض او المشاركة براس المال او جمع التبرعات وهي منتشرة بمصر والامارات والسعودية[4].

ويمثل الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول كالهاتف الجوال قناة اساسية لإيصال ألخَدَمَات ألمَالِيَة للفقراء وبتكلفة قليلة واضحت التحويلات ألمَالِيَة اكثر سهولة [5].

وتمثل قَطَاعَاتْ ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة الرئيسة في كل من الودائع والقروض والتامين والمدفوعات وادارة الاستثمارات اذ ان وجود هذه ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة هي الاساس في تعزيز الشُمُول اَلمَالِي للأفراد وخاصة مع تزايد الانترنت وانتشار الهواتف الذكية واتساع ألخَدَمَات ألمَالِيَة الرقمية اذ تعد شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة للعملاء كمحدودي الدخل واللاجئين والنساء والمعاقين مما يصعب على المصارف التقليدية الوصول لما ذكر اعلاه واتاحة ألخَدَمَات اليهم،

وان دور هذه ألشَرِكَات ينطلق من تمكين المُسْتَبعَدِين مَالِياً من الحصول على ألخَدَمَات وتحسين مستوى الشمول المالي الرقمي وتحسين فرص الوصول واستخدام جودة ألخَدَمَات ألمَالِيَة وتقليل الوقت والجهد والتكلفة كما تساعد البلوك تشين في تحقيق الإستِقرَار المَالِي من خلال استخدام ألتَكنُولُوجيَا لِضمَان الإمتِثَال للقواعد التنظيمية وادارة المَخَاطِر وتسيير التجارة الخارجية واستخدام وسائل الدفع الالكتروني تحقيقا لرفع كفاءة العمليات المتنوعة وتعتمد هذه ألشَرِكَات على الذكاء الاصطناعي في التعامل مع الافراد من خلال تسهيل ألخَدَمَات ألمَالِيَة عبر الاجهزة المتنوعة اذ تتيح

---

[1] () د.فادي توكل، التمويل التشاركي باستخدام البلوكتشين وفقا للنظام القَانُوني الإماراتي، المجلة الدولية الفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٤ العدد ١، ٢٠٢٣، ص١٠٠ و١٠١.

[2] () د. ظلال محمد رضا و فرح حسين محمد جواد، التكنولوجيا المالية في العراق بين الواقع والطموح ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية المجلد ١٤ ، العدد ٢ تموز ٢٠٢٢ ، ص٢١٨

[3] () حنين محمد بدر، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء ، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة، كلية التجارة، ٢٠١٧، ص٩

[4] () بوزانة ايمن وحمدوش وفاء، شَرِكَات التَكنُولُوجيَا المالية الناشئة كالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل فيروس كورونا حالة الدول العربية، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلد ٥، ع٢، ٢٠٢١، ص٣٦-٣٩

[5] () حنين محمد بدر، مصدر سابق، ص٢٣

للعملاء امكانية اجراء الاعمال ألمَالِيَة على مدار الساعة والاسبوع على حد سواءكما يمكن ان يعتمد عليها بتعزيز الامن ومنع الاحتيال[1]

وتوجد العديد من ألخَدَمَات ألمَالِيَة والتي تقدمها هذه الشَرِكَات كما في شركة كوكل عندما وفرت محفظة نقالة للدفع عبر الهاتف الجوال google wallet وامازون[2].

وعلى الصعيد المحلي يعاني العراق من ضعف في استخدام ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة، وحسب احصائيات عام ٢٠١٨ بلغ حجم التحويلات ألمَالِيَة ما يقارب ٤٠٠ مليون دينار عراقي فقط من خلال الهاتف النقال، وهو مبلغ ضئيل ، يعكس ضعف في نشر وتوفير البنى التحتية سواء كانت قوانين او مؤسسات متخصصة في تعزيز الشمول والتنمية ألمَالِيَة ومن ثم تعزيز تكنولوجيا ألمَالِيَة[3].

وبالمقارنة مع دول أخرى في الشرق الأوسط، فإن العراق بطيء في تبني ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة، والاستثمار العام في سوق ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة وإصدار اللوائح المرتبطة به قليل. يُعزى ذلك إلى مجموعة متنوعة من الأسباب ، بما في ذلك ما يلي التكلفة النسبية العالية لخدمات الإنترنت والهاتف المحمول على الدخل ، مما يحد الطلب على ألخَدَمَات ألمَالِيَة الرقمية، ووجود مخاوف بشأن أمن المدفوعات عبر الإنترنت.

ويعرف الشمول المالي بانه إتاحة مختلف ألخَدَمَات ألمَالِيَة للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القَنَوَات الَرَسمَيَة بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك ألخَدَمَات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم[4].

وتقف بوجه هذه الابتكارات المهمة جملة من التحديات تتمثل صعوبة حماية المستهلك وحماية بياناته ألمَالِيَة وعدم توافر الخبرات الادارية والقَانُونية الكفؤة للأشراف على هذه ألخَدَمَات التَكنُولُوجَيَة ألمَالِيَة واستخدام العُمْلَات المُشَفَرة في غسيل الاموال ومدى تأثير كبير للتكنولوجيا ألمَالِيَة على المصارف سيؤثر على استثمارات وربح المصارف[5]، لذلك على شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة العمل على زيادة ثقة الزبائن بهم، لأن الخوف من الاحتيال يجعل المستهلكين غير راضيين عن تلك ألخَدَمَات وعلى الدول العربية زيادة الوعي المالي من خلال مَحَو الأمُيَة ألمَالِيَة من خلال برامج ودورات تثقيف مالي والتي تنعكس بنسبة استعمال ألخَدَمَات ألمَالِيَة ومن ثم تحقيق الشمول المالي.

---

[1] () بوزانة ايمن وحمدوش وفاء، مصدر سابق، ص٥٤٨-٥٥٢. وايضا: د.لنجه صالح، مصدر سابق، ص٣٨٤ .

[2] () د.محمد جاسم محمد، مصدر سابق، ص١٩٤.

[3] () د. ظلال محمد رضا و فرح حسين محمد جواد، مصدر سابق، ص٢٢٦-٢٣٠.

[4] () المادة (١٨/١) من "قَانُون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية المصري".

[5] () د.محمد جاسم محمد، مصدر سابق، ص١٩٨ .

الخاتمة

اولا: النتائج

١- يتطور العمل التجاري والاستثماري بفترات قياسية متواصلة مواكبا في ذلك حاجة التجار والمستثمرين ومن خلال توظيف التقنيات التكنولوجية في الأعمال التجارية.

٢- اهتمام المشرعين بتنظيم شركات لها خصوصية من نوع معين الا وهي ألشَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَاَلِيَة والتي تم وضع القواعد القَانُونية الخاصة بها المتلائمة معها نظرا لأهميتها في التجارة والاستثمار.

٣- تحديد أنشطة خاصة من طبيعة معينة تمارس ألشَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَاَلِيَة في كل من مصر والإمارات تتلاءم مع حاجة التجار والمستثمرين في هذه المجالات المهمة.

٤- عدم وضع المشرع العراقي تنظيما قانونيا خاصا لشَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَاَلِيَة على الرغم من وجودها بشكل ضعيف في الوقت الراهن واقتصارها على خدمات الدفع الاموال .

٥-الانتشار هذه ألشَرِكَات سيخدم الافراد والتجار والمستثمرين معا لأنها ستوفر خدمات مالية متنوعة تحقيقا للتنمية المستدامة والوصول لأهداف الشمول المالي.

٦- وجود هذه الشَرِكَات يحقق الشمول المالي للأفراد والمحرومين من تلك ألخَدَمَات بجهد قليل وبتكلفة ضئيلة وبيسر الوصول لها.

٧- وجود جهات تشرف على تَأسِيس هذه ألشَرِكَات تراقب عملها والتزامها بالأنظمة والتعليمات الخاصة بها.

٨-التخوف من عدم وجود الحماية الأمنية عبر الفضاء الالكتروني لهذه الخدمات مما قد يسبب عدم ثقة الأفراد وألشَرِكَات فيها.

٩- وجود تقنيات مستحدثة واساسيه في مجال ألخَدَمَات ألمَاَلِيَة كما في تقنية البلوك تشين وتمثل ثورة التقنية الرابعة في القرن الحادي والعشرين.

ثانيا: التوصيات

١- نوصي بإصدار تشريع أو نظام خاص لهذه الشَرِكَات في العراق للترخيص لها على وفق قواعد تلائم طبيعتها الخاصة.

٢- إتاحة التوعية الشاملة للمستهلكين بألخَدَمَات ألمَاَلِيَة عبر الفضاء الإلكتروني والتعريف بحقوقهم وضماناتهم ومسؤوليات هذه ألشَرِكَات.

٣- نوصي بوضع تنظيم قانوني للتقنيات الجديدة كما في بلوك تشين والميتافيرس لكونها تؤدي في الوقت الحالي دورا كبيرا في مجال تقديم ألخَدَمَات ألمَاَلِيَة كما في العملات الرقمية المشفرة وخدمات الدفع الإلكتروني للأموال.

المصادر

١- د.المانسبع رابح امين، "اليات رقمنة ألخَدَمَات ألمَالِيَة وألمَصرَفيَة لارساء الشمول المالي الرقمي اعتماد ابتكارات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة كسبيل"، مجلة دراسات اقتصادية، م١٦، ع ٣، ٢٠٢٢

٢- بالعبيدي عايدة عبير ومشراوي حدة، تبني تقنيات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في مجال التقنية كالية لرقمنة الشمول المالي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، م١٧ ، ع١، ٢٠٢٣

٣- حارث محمد محمود وأ.م.د. خلف محمد حمد، "دور ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في المصارف الإسلامية" العراق انموذجا دراسة تحليلية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩ ، مجلة العلوم الاسلامية، جامعة تكريت، مجلد ١٠، العدد ١٢، جزء ثاني، ٢٠٢١

٤-حنين محمد بدر، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء ، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة، كلية التجارة، ٢٠١٧

٥-بوزانة ايمن وحمدوش وفاء، شَرِكَات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة الناشئة كالية لتمويل المشاريع الَصَغيَرَة والمُتَوسِطَة في ظل فيروس كورونا حالة الدول العربية، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلد ٥، ع٢، ٢٠٢١

٦- د. ظلال محمد رضا فرح حسين محمد جواد ، ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في العراق بين الواقع والطموح، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية وألمَالِيَة المجلد ١٤، العدد ٢ تموز ٢٠٢٢

٧-د.فادي توكل، التمويل التشاركي باستخدام البلوكتشين وفقا للنظام القَانُوني الإماراتي، المجلة الدولية الفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٤ العدد ١، ٢٠٢٣

٨- د.لنجه صالح حمه طاهر، مضمون الفيتنك من منظور قانوني، مجلة كلية القَانُون للعلوم القَانُونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ١٠ ، العدد ٣٩، ٢٠٢١

٩-د. محمد جاسم محمد، "دور ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في تحقيق الشمول المالي" دراسة في مجموعة من الدول العربية للمدة) ٢٠١٤ - ٢٠١٨) مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٤٤، حزيران ٢٠٢٠

١٠-د.محمد البلتاجي، ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة اهم مفاتيح تطوير المؤسسات ألمَالِيَة الاسلامية، مجلة التمويل الاسلامي، الجمعية المصرية للتمويل الاسلامي، ع٦، ايلول ٢٠٢٢

١١- محمد نابليون، مقالة ٦ أنشطة يسري عليها قَانُون تنظيم وتنمية استخدام ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة.. تعرف عليها، مقالة منشورة على الموقع https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=14022022&id=18792dd7-e5a6-4309-bba4-f40ec288f6f8

١٢- د.مها خليل، مقالة تطبيقات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في المؤسسات ألمَالِيَة الاسلامية، مجلة التمويل الاسلامي، الجمعية المصرية للتمويل الاسلامي، ع٦، ايلول ٢٠٢٢

١٣-نصيرة محاجبية و رابح بريش، استخدام تقنيات ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في الصناعة ألمَالِيَة الإسلامية دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي ،حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد ٦١، العدد ٢٠، ديسمبر ٢٠٢٢

١٤- وائل اللبابيدي، مقالة الأصول الافتراضية دبي أرض الفرص، منشورة بتاريخ ١١/٦/ ٢٠٢٢ https://www.albayan.ae/economy/uae/2022-11-06-1.4552637?itm_source=parsely-api

١٥-تقرير ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة، مقالة منشورة على ومضة بيفورت، بتاريخ ١٦ اذار ٢٠١٧ ، وعلى الموقع: https://www.tech-wd.com/wd/2017/03/16/%D8%A8%D9%8A%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%AA-%D9%88%D9%88%D9%85%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%88%D9%84-

%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-
/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9
١٦- مقالة: مركز دبي التجاري العالمي يوقع اتفاقية مع شركة "بينانس"، تاريخ النشر ٢٠٢١/١٢/٢١، متاحة على الموقع: https://al-ain.com/article/dubai-world-trade-center-signs-agreement-binance
١٧- مقالة بعنوان: مركز دبي التجاري العالمي يوقع اتفاقية مع شركة "بينانس"، منشورة بتاريخ: ٢٠٢١/١٢/٢١ ، متاحة على الموقع: https://al-ain.com/article/dubai-world-trade-center-signs-agreement-binance
١٨-مقالة بعنوان : "بينانس" تحصل على موافقة سُلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية لإطلاق "الحد الأدنى من المنتجات"، منشورة بتاريخ ٢٠٢٢ /٩/٢٠ وعلى الموقع: https://www.zawya.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%-A7%D9%86%D8%A7%D8%AA
١٩-مقالة بعنوان: سوق أبوظبي العالمي يرحب بـ "كراكن" المنصة العالمية لتداول الأصول الافتراضية، منشورة بتاريخ ٢٨ /٤/ ٢٠٢٢، ومتاحة على الموقع: https://www.mediaoffice.abudhabi/ar/economy/kraken-is-first-global-virtual-asset-exchange-to-receive-adgm-financial-licence-to-launch-fully-regulated-cryptocurrency-offerings-in-middle-east .
٢٠-مقالة: دبي عاصمة الأصول الافتراضية، ص١، منشورة بتاريخ: ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٢ ،متاحة على الموقع: https://www.albayan.ae/supplements/gitex/news-and-reports/2022-10-16-1.4537808
٢١-"قانون تنظيم وتنمية استخدام ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة في الأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة المصري رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢".
٢٢-نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٤
٢٣-قانون تنظيم الاصول الافتراضية بأمارة دبي رقم ٤ لسنة٢٠٢٢ .
٢٤-قرار ألهَيئَة العامة للرقابة ألمَالِيَة المصرية رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠٢٣ بشأن الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي ومجالات استخدام ألتَكنُولُوجيَا ألمَالِيَة لمزاولة الأنشطة ألمَالِيَة غير ألمَصرَفيَة ومتطلبات الامتثال